# اليمن

| الجدول 1 | 2020 |
|---|---|
| عدد السكان، بالمليون | 29.8 |
| إجمالي الناتج المحلي، القيمة الحالية بالمليار دولار | 19.9 |
| نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي، بالأسعار الجارية للدولار الأمريكي | 668.2 |
| الالتحاق بالمدارس، المرحلة الابتدائية (% من الإجمالي)[أ] | 93.6 |
| العمر المتوقع عند الولادة، بالسنوات [أ] | 66.1 |

المصدر: مؤشرات التنمية العالمية، آفاق الاقتصاد الكلي والفقر، والبيانات الرسمية.
ملاحظة:
(أ) مؤشرات التنمية العالمية الخاصة بالالتحاق بالمدارس (2016)؛ متوسط العمر المتوقع (2018).

*مازال اليمن يعاني من أزمة إنسانية غير مسبوقة ازدادت تفاقماً في الوقت الحالي بسبب تفشي فيروس كورونا المستجد (كوفيد-19)، مما اضطر العديد من اليمنيين إلى الاعتماد على المساعدات والتحويلات المالية. وتشهد الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية تدهوراً سريعاً مدفوعاً بانخفاض قيمة العملة، واضطراب حركة التجارة، وارتفاع أسعار المواد الغذائية، والنقص الحاد في إمدادات الوقود، وتعطل العمليات الإنسانية وتقلصها. وتفرض أعمال العنف المتصاعد وتجزّؤ سياسات الاقتصاد الكلي مزيداً من الضغوط على الأوضاع الاقتصادية الضعيفة أصلاً، وبات السكان معرضين لخطر المجاعة في عام 2021.*

## الأوضاع والتحديات الرئيسية

أصابت جائحة كورونا الشعب اليمني واقتصاده في وقت يعاني فيه من الهشاشة، بعد سبعة أعوام من الصراع. وتدهورت الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية بصورة أكبر في عام 2020، متأثرة بصراع شديد التعقيد، وتطورات صحية ومناخية، ونضوب القدرة على التكيف. وقد أدت التشوهات الناجمة عن تجزؤ القدرات المؤسسية، وتضارب القرارات بشأن السياسات بين منطقتي السيطرة إلى نقص حاد في مدخلات الإنتاج الأساسية، بما فيها الوقود.

ومع غياب مصادر مستقرة للنقد الأجنبي، أدت السياسة النقدية التوسعية إلى تسريع وتيرة الانخفاض في قيمة الريال اليمني. ونظراً لاعتماد اليمن الكبير على الواردات، فقد انتقل تأثير ضعف العملة إلى الأسعار المحلية، مما أدى إلى تآكل القوة الشرائية للقطاعين العائلي والخاص. ولا يزال تعافي إنتاج النفط وصادراته يسير بوتيرة بطيئة تحد من الإيرادات الحكومية، وكذلك الحال في تحصيل الإيرادات غير الهيدروكربونية. ولا تزال الرواتب الدورية للعاملين في القطاع العام تعاني من تأخيرات متكررة وعدم تكافؤ في التغطية الجغرافية.

ولا يمكن في البيئة الحالية إصدار توقعات دقيقة عن معدلات الفقر. ويجري تقدير أحدث مؤشر لمعدل وطني للفقر باستخدام بيانات ما قبل الصراع، وهو ما يشكل قاعدة صعبة لتقدير مستويات تغير أوضاع الفقر بالنظر إلى الآثار العميقة التي أحدثها الصراع في اليمن. ولن يكون أي توقع للفقر دقيقاً ما لم يتم التوصل إلى فهم أدق وقائم على البيانات، للتغيرات الكبيرة التي طرأت على كل من التضخم والنشاط الاقتصادي، وآثار النزوح القسري. وعلى الرغم من تعذر وضع تقديرات للفقر، يمكن القول بأن هناك تدهوراً شديداً في الظروف المعيشية في البلاد، حيث أعرب نحو 80% من المشاركين في مسح شهري عبر الهاتف النقال أجراه برنامج الأغذية العالمي في عام 2020 عما يواجهونه من مصاعب في الحصول على الغذاء أو الخدمات الأساسية.

وهذه المخاطر الاجتماعية والاقتصادية الشاملة هي نتاج أوضاع الهشاشة والصراع. كما أن مخاطر الاقتصاد الكلي على المدى القريب ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتحسن الحسابات الخارجية. ففي المحافظات الخاضعة للحكومة المعترف بها دولياً، ثمة مفاضلة صعبة بين دفع الرواتب وتحقيق استقرار الاقتصاد الكلي، في ظل غياب مصادر تمويل أخرى سوى التوسع النقدي. أما في المحافظات غير الخاضعة لسيطرتها، يواجه القطاع الخاص تحديات هائلة بسبب بيئة أعمال تعسفية، بل قسرية في بعض الأحيان، وتوقفات عديدة في تدفق الواردات التجارية. ويهدد تجزؤ القدرات المؤسسية وغياب التنسيق على صعيد السياسات بتعميق الانقسامات في القطاع المالي، وزيادة تشوهات السوق تفاقماً (مثل: تهريب السلع والعملات وشراؤها ثم بيعها للاستفادة من الفروق السعرية).

## التطورات الأخيرة

سجل الاقتصاد اليمني، الضعيف أصلاً، انكماشاً حاداً، حيث تلقى قطاع النفط – وهو المصدر الكبير الأوحد للصادرات – ضربة قاسية بسبب أسعار النفط العالمية المنخفضة. وعانى النشاط الاقتصادي غير النفطي معاناة كبيرة من تراجع النشاط التجاري نتيجة لتفشي جائحة كورونا، وهطول أمطار غزيرة على نحو استثنائي، مما تسبب في حدوث سيول شديدة، ووقوع أضرار في مرافق البنية التحتية وخسائر في الأرواح. كما أن نقص النقد الأجنبي ازداد عمقاً مع قرب

**الشكل 1** **اليمن**/سعر الصرف في السوق الموازية

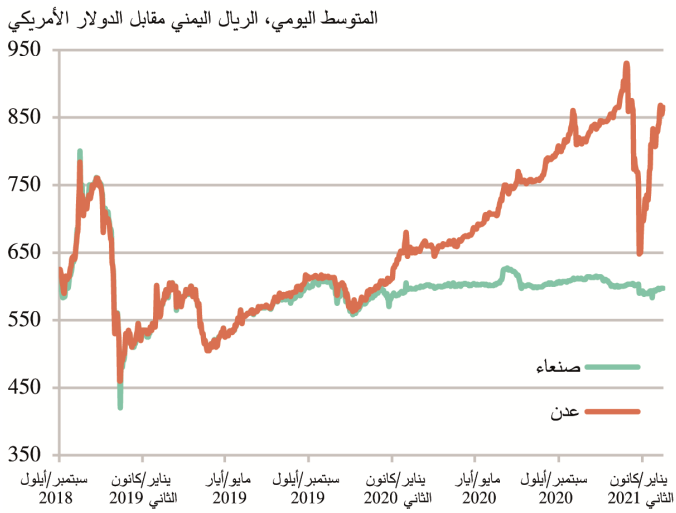


المصدر: تقديرات خبراء البنك الدولي.

**الشكل 2** **اليمن**/نسبة المستجيبين الذين يواجهون مصاعب في الحصول على المواد الغذائية

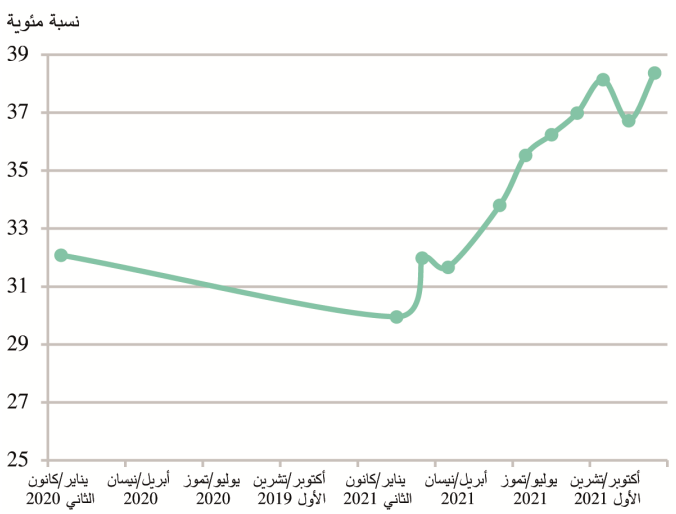


المصدر: مسح نظام برنامج الأغذية العالمي لتحليل مواطن الضعف ورسم معالمه عبر الهاتف النقال.

استفاد التمويلات المتاحة من المملكة العربية السعودية لتغطية استيراد السلع الأساسية، وانخفاض صادرات النفط، وتقليص المساعدات الإنسانية.

وقد تسارعت وتيرة التضخم خلال عام 2020، وكان لضعف الريال دور رئيسٌ في ذلك، بالإضافة إلى عوامل أخرى مثل: الاضطرابات التي صاحبت جائحة كورونا، وانعدام الأمن، والقيود التجارية، وما صاحب ذلك من نقص في الوقود، الأمر الذي أثر على ديناميات الأسعار. وزاد المتوسط الوطني لتكلفة سلة الغذاء الدنيا/المساعدة على البقاء بنسبة 4% في ديسمبر/كانون الأول 2020 (على أساس شهري مقارن) وبنسبة 30% (على أساس سنوي مقارن). وشهد ميناء الحديدة، الذي يُعد ميناء الوصول الرئيسي لمعظم البلاد، انخفاضاً بنسبة 6% خلال عام 2020 في حجم واردات المنتجات الغذائية، وخاصة الدقيق (انخفض 30%) والقمح (انخفض 20%). ويسهم نقص الوقود أيضاً في زيادة الأسعار المحلية وتعطل تقديم الخدمات الأساسية، وقد انخفض إجمالي الكميات المفرج عنها من الديزل والبنزين المستورد عبر ميناء الحديدة بنسبة تتراوح من 34 إلى 40% في عام 2020، وفقاً للتقديرات. وقد اتسع التباين في أسعار صرف النقدية بين صنعاء وعدن في أوائل عام 2021، ليصل إلى نحو 268 ريالاً يمنياً (بفاقد في القيمة يزيد على نحو 45% في عدن) في نهاية يناير/كانون الثاني 2021. وقد تسبب التباين في أسعار الصرف، وتشديد الرقابة على النقد وشبكات السداد على كلا الجانبين، في تزايد تجزؤ الأسواق المالية المحلية، الأمر الذي أدى إلى عرقلة خدمات التحويل المحلية. وشهدت تكلفة التحويلات المالية عبر المصارف التجارية وشركات الصرافة من أوراق البنكنوت الجديدة إلى القديمة زيادة تدريجية في الأشهر الأخيرة، ووصلت الرسوم المصاحبة لها إلى أكثر من 40% في نهاية يناير/كانون الثاني 2021، مما أدى إلى تآكل قيمة التحويلات. وفي حين لا تتوافر بيانات حديثة عن التحويلات، تشير الشواهد العالمية إلى أن التحويلات عبر القنوات الرسمية قد سجلت أداء طيباً.

وبالإضافة إلى انخفاض القيمة الشرائية، فقد تراجعت الاستجابة الإنسانية المساندة للأسر المعيشية خلال سنوات الصراع تراجعاً كبيراً خلال عام 2020. وتشير التوقعات المتعلقة بالفترة من يناير/كانون الثاني إلى يونيو/حزيران 2021، الصادرة عن أحدث إصدار من التصنيف المتكامل لمراحل انعدام الأمن الغذائي نشر في ديسمبر/كانون الأول 2020، إلى أنه من المتوقع أن يعاني 16.2 مليون شخص من مستويات عالية من انعدام الأمن الغذائي الحاد، ويحذر مكتب منسق الشؤون الإنسانية التابع للأمم المتحدة من احتمال حدوث مجاعة في عام 2021، ما لم يزد حجم المساعدات الإنسانية.

ففي البداية خلال عام 2020، تمكنت الأسر المعيشية من الحفاظ على قدرتها على الحصول على الغذاء في مستهل الجائحة. ولكن، مع ارتفاع أسعار المواد الغذائية في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة، وأسعار الوقود في المناطق غير الخاضعة لسيطرتها، أصبحت الأسر المعيشية تعاني معاناة بالغة لتأمين حصولها على قدر كاف من المواد الغذائية. وبنهاية عام 2020، ذكر حوالي 40% من الأسر المعيشية أن استهلاكها قلّ أو صارت على شفير الحرمان، وأن الاتجاه العام يزداد سوءاً.

## الآفاق المستقبلية

تتسم الآفاق الاقتصادية والاجتماعية في عام 2021 وما بعده بقدرٍ كبير من عدم اليقين. و من المتوقع حدوث تعاف تدريجي لأسعار النفط العالمية، إلى جانب زيادة الإنتاج الوطني والقدرة التصديرية، مما سيساعد على تخفيف الضغوط على الماليات العامة في المحافظات الخاضعة لسيطرة الحكومة المعترف بها دولياً مما قد يحد من اللجوء إلى تمويل البنك المركزي لتغطية عجز الموازنة العامة. وإذا ما أحرز تقدم حثيث في تنفيذ الاتفاقات السابقة بشأن التمكين من الحصول على الواردات من الإمدادات والوقود عبر ميناء الحديدة، فمن الممكن تحقيق تحسن في أسعار المواد الغذائية وإمكانية الحصول عليها، وتقديم الخدمات العامة، وتهيئة بيئة العمل لمنظمات المساعدات الإنسانية. ولا يزال وقف القتال، وتحقيق المصالحة السياسية في نهاية المطاف، شرطين ضروريين لإعادة بناء الاقتصاد والنسيج الاجتماعي.

**الجدول 2 اليمن**/مؤشرات آفاق الاقتصاد الكلي والفقر

(التغير السنوي بالنسبة المئوية ما لم يُذكَر غير ذلك)

| | 2018ت | 2019ت | 2020ق |
|---|---|---|---|
| **نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي، بأسعار السوق الثابتة** | 0.8 | 2.1 | 5.0- |
| **التضخم (مؤشر أسعار المستهلكين)** | 27.6 | 10.0 | 26.4 |
| **رصيد الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)** | 2.0- | 3.9- | 2.4- |
| **رصيد المالية العامة، الأساس النقدي (% من إجمالي الناتج المحلي)** | 8.0- | 5.5- | 9.6- |

المصدر: البنك الدولي، قطاع الممارسات العالمية للفقر والإنصاف، وقطاع الممارسات العالمية للاقتصاد الكلي والتجارة والاستثمار.
ملاحظة: ت = تقديرات، ق = توقعات.